فرد اخر يصدق عليه واذا جمعنا فلم يصدق عليهما معا
والتكثر الجمعي ان يصدق على كثيرين معا ولو يصدق كثير
وح يرد عليه ان هذا المعنى من التكثر البدلي باطل فان
الصورة الصادقة على الافراد كلها بدلا اما ان يكون متحدا
مع كل واحد من الافراد فلا على الاول يلزم الصدق
جميعا وعلى الثاني لم يصدق الا على واحد معين فبطل التكثر
البدلي المذكور وغاية ما يمكن في توجيهه ان يقال ان
فردا ما كما يطلق على الفرد المشترك كذلك يطلق على فرد
معين في نفس الامر وعند المتكلم لكن غير متعين عند
السامع فح يمكن ان يكون الشيء غير متعين في نفس
الامر ولم يتعين عند السامع الذي تصوره كذلك
الصورة الحاصلة يجوز ان تكون متعينة في نفس
الامر ومتحدة مع واحد معين من الافراد لكن لم
يتعين عند العالم بها وح يندفع الدليل المذكور على نفي
التكثر البدلي ايضا فانا نختار الشق الثاني ولا نسلم
المحال المذكور من نفي التكثر مطلقا فانه انما نشا التكثر
البدلي من عدم العلم بتعينه فتامل فيه فان هذا
من غلط الاوهام وليس من مناط الكلية والجزئية عليه
وقد فصلنا ذلك في بعض الحواشي فارجع اليه
وها هنا شك مشهور وهو ان الصورة كلها
متغايرة فان التحقيق ان حصول الاشيا بانفسها
في الذهن لا باشباحها وامثالها فتلك الصورة تكثر
توضيح الشك ان الصورة الخارجية لزيد مثلا مفهوم من
المفهومات فانه وان تخصل من حيث كونها خارجة في الكل
الذهني ولكن يمكن تصورها بوجه اخر كالتصور بانه

وكونها

وكونها حاصلة في الذهن مع قطع النظر عن كونها خارجية
وكذا الصور الحاصلة من تلك الصورة الخارجية لزيد
في اذهان طائفة تصورها مفهومات وهو ظاهر فاذا
ثبت كون تلك الصور مفهومات فلا بد من دخولها تحت
الكلية والجزئية واندفاع الاول ظاهر من كلامهم لوقوعها
موضوعات للقضية الشخصية فلا بد ان تكون جزئيات
واذا قد اعتبر في تعريف الكلي الصدق الجمعي وفي تعريف الجز
امتناعه ينتقض تعريفهما جميعا ومنعا لتصادق تلك
الصورة فيما بينهما بالضرورة فان مناط الصدق في الحمل
المتغارف على الاتحاد كما حقق في موضعه وهو حاصل
فيها فان كلها متحدة مع زيد ومتحد المتحد فاذا كل
واحد منها يكون صادقا على ما وراءها بالضرورة بالحمل
المتغارف ضرورة كونها متغايرة من وجه ومتحدة
من وجه اخر اقول قول التصادق فيما بينها من
الصور محال فان مناط الصدق على اتحاد الوجود ووجود
كل واحد منها متغاير للاخر ضرورة تغاير الوجود الخارجي
والذهني وكذا تغاير الوجودات في الاذهان فمع
تغاير الوجودات كيف يتصور الصدق والمعنى باتحاد
تلك الصور مع زيد انها مقولة منه وليس كما تقول عن
الشيء يكون محمولا عليه بالحمل المتغارف او عند تغير
وجوداتها بسبب تحمل قطعا وغاية ما في القصى عن
هذا ان يقال ان نفس الصورة الخارجية لزيد جزئي
بلا شبهة وهي كلها مطابقة بالنظر الى الصور الحاصلة منها
في اذهان طائفة على تقدير حصول الاشيا بانفسها فان
نفس الصورة الخارجية لزيد هي الحاصلة فيه على ذلك

Copyright Beijing Science University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)